وكانت السلطات الاسرائيلية قد طلبت من المخاتير وأعضاء المجالس القروية تقديم عرائض واستدعاءات للمطالبة بانشاء رابطة قرى طولكرم. ولكن هذا الطلب قوبل برفض جماعي قاطع. والجدير بالذكر أن لواء طولكرم يضم ٧٠ مجلساً قروياً ومختاراً (**الشعب**، ١٩٨١/١٢/١٨). كما أذاعت بلدية جنين وبعض المؤسسات الوطنية في المدينة وعدد من قرى القضاء بياناً ضد إقامة رابطة قرى في المنطقة مرتبطة باسرائيل. وجاء في البيان أن تلك الروابط أقيمت من أجل شق صفوف أبناء الشعب الفلسطيني وزرع التفرقة بين القرويين وسكان المدن. وقد إنضمت إلى هذا البيان رابطة تسويق المزروعات التي ينتمي إليها العديد من قرى القضاء (ر. إ. إ.، العدد ٢٥٣٣، ١٤ و ١٩٨٢/١/١٥، ص ٥).

**الادارة المدنية وتسهيلات ميلسون**: تجري، في المرحلة الحالية، الاجراءات التمهيدية لربط الإدارة المدنية في المناطق المحتلة بوزارة الداخلية الاسرائيلية، واتخاذ مثل هذه الخطوة ينسجم مع السياسة الاسرائيلية العامة تجاه المناطق المحتلة، كما أنها تشكل النهاية الطبيعية للاجراءات التي اتخذت ابتداءً بالمصادرة وانتهاء بإقامة المدن الاستيطانية ومد شبكات الطرق والمياه والكهرباء الاسرائيلية داخل المناطق المحتلة. وجدير بالذكر أن وزير الداخلية الاسرائيلي يوسف بورغ هو المسؤول عن محادثات الإدارة الذاتية مع مصر على اعتبار أن هذه الإدارة هي أمر داخلي اسرائيلي. وتلفت بعض الأوساط الاسرائيلية الانتباه، إلى أن تأجيل تنفيذ قرار ربط الإدارة المدنية بوزارة الداخلية الاسرائيلية وإبقائها مؤقتاً مع وزارة الدفاع الاسرائيلية يعود لعدة أسباب، أهمها رفض المواطنين لهذه الإدارة والرغبة في اتباع أكثر من وسيلة لتثبيتها وعدم الرغبة في احراج الرئيس المصري الجديد حسني مبارك.

وتشير جميع الدلائل إلى أن تشكيل الإدارة المدنية يعتبر الخطوة قبل النهائية لإعلان ضم الضفة والقطاع رسمياً ونهائياً إلى اسرائيل، وهذا ما يجري الأعداد له في المرحلة الحالية (**هآرتس**، ١٩٨٢/١/٢٩).

وفي إطار فصل الصلاحيات العسكرية عن المدنية في المناطق المحتلة، عين اليوم وزير الدفاع أريئيل شارون رحابيا فاردي منسقاً للنشاطات في المناطق. وهذه هي المرة الأولى التي يتسلم فيها هذا المنصب رجل مدني.

وجاء التعيين بناء على قرار شارون القاضي بفصل الصلاحيات العسكرية والمدنية في المناطق المحتلة.

وفي قضاء رام الله، جرى اليوم أيضاً فصل بين الصلاحيات العسكرية والمدنية وعهد بالمجالات السياسية هناك إلى بنحاس لنداو. كما جرى فصل بين الصلاحيات في قضاء الخليل (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٣٩، ٢١ و ١٩٨٢/١/٢٢، ص ٧).

**صلاحيات الإدارة المدنية**: صدر عن الجنرال أوري أور قائد قوات الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية بتاريخ ١٩٨١/١١/٨ الأمر العسكري رقم ٩٤٧ بشأن إقامة الإدارة المدنية.

وحسب الأمر الجديد، تتحدد صلاحيات الإدارة المدنية على النحو التالي:

١ ــ قائد قوات الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية يأتي في قمة الهرم الوظيفي، يليه رئيس الإدارة المدنية الذي يعينه القائد، ورئيس الإدارة يستطيع في نطاق الصلاحيات المخولة له تعيين موظفين في إدارته المدنية.

٢ ــ صلاحيات الإدارة المدنية محددة في المنشور بإمداد وإدارة الخدمات العامة وأما الصلاحيات الخاصة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية، بما فيها الصلاحيات المتعلقة بالسجن، مصادرة الأراضي، الجسور، الإقامة، مصادر المياه، التصدير والاستيراد، قوانين الدفاع والطوارىء، الاعتقال والتحقيق، الخ، فقد بقيت في يد قائد قوات الجيش الاسرائيلي في المنطقة.

٣ ــ صلاحية الإدارة المدنية هي في المتابعة والعمل بالمناشير والأوامر العسكرية المرفوعة سابقاً، وليس من صلاحية الإدارة تغيير ذلك أو إلغائه.

وتنحصر صلاحياتها التشريعية في إصدار أوامر ذات طابع ثانوي أو هامشي على أن لا تمس ما سبق وأصدره الحاكم العسكري وما يصدره مستقبلاً.

٤ ــ الموظفون المعينون من قبل رئيس الإدارة المدنية يخضعون لرقابة صارمة من قبله، ثم